

الجمهورية العربية المتحدة



مجمع التخطيط القومي

مذكرة رقم (١٦٢)

تحديد مستوى الطلب الفعال

الدكتور أحمد حسني

أول مارس ١٩٦٢

الطلب الفعال

الفهرس

المحاضرة الأولى :

رقم الصفحة	
١	١ - مقدمة
٣	٢ - دالة العرض الكلى
٧	٣ - دالة الطلب الكلى

المحاضرة الثانية :

١٤	٤ - المقارنة بين نظرية كينز والنظرية الكلاسيكية ...
----	---

المحاضرة الثالثة :

١٩	٥ - العوامل التى تؤثر فى الطلب الفعال ...
----	---

تعتبر فكره " الطلب العمال " البدايه المنطقية لدراسة نظرية التوظيف والدخل القومي كما عرضها كينز في كتابه " النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود " .

ومستوى الانتاج والتوظيف يتوقفان على طلب المجتمع على مجموع السلع والخدمات التي يقوم العمال بانتاجها . ويعبر المجتمع عن هذا الطلب عن طريق انفاقه للدخل الذي يحصل عليه مقابل مساهمة عناصر الانتاج في العمليات الانتاجية .

وهذا الارتباط بين مستوى الانتاج ومستوى التوظيف من جهة ومستوى الانفاق من جهة اخرى صحيح سواء كان النظام الاقتصادي السائد هو النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي والفرق بين النظامين هو أن مسؤولية اتخاذ القرارات التي تتعلق بالانتاج والتوظيف تقع على عاتق رجال الأعمال في النظام الرأسمالي . بينما أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الدولة في النظام الاشتراكي .

وفي النظام الرأسمالي ، فاننا نجد أن القاعدة التي تحكم سلوك رجال الأعمال هي تحقيق أكبر ربح ممكن . وتطبيقا لهذه القاعدة يتحدد الانتاج وبالتالي التوظيف عند المستوى الذي يحقق لرجال الأعمال أكبر نصيب من الدخل القومي تسمح به الامكانيات المتاحة من حيث التنظيم الاقتصادي السائد وأجور خدمات عناصر الانتاج وحجم المعـسـدات الرأسمالية والطرق الفنية للانتاج . وعندما يحقق رجال الأعمال هذا الهدف فإنهم يشعرون بالاستقرار ، ولا يوجد لديهم أي دافع لخلق فرص جديدة للعمل أو الى إلغاء الفـرـص المتوفرة .

ويقرر كينز أن الشرط الذي يرضى رجال الأعمال هو التعادل بين مجموع النفقات التي يتحملونها نتيجة لتوظيف عدد معين من العمال بما في ذلك الأرباح ، وحصيلة المبيعات التي يتوقعون الحصول عليها من توظيف هذا العدد من العمال .

وباختصار ، يقرر كينز أن رجال الأعمال يقومون بوضع تقديرين : التقدير الأول ، هو تقدير ثمن العرض الكلى . وهو يشمل نفقات الانتاج الكلية التى يتحملها رجال الأعمال نتيجة لتوظيف عدد معين من العمال . والتقدير الثانى ، هو تقدير الطلب الكلى ، وهو يشمل الحصلة التى يتوقع رجال الأعمال تحقيقها من بيع الانتاج الكلى لهذا العدد من العمال .

٢ - دالة العرض الكلى

عندما تقوم مؤسسة ما بتوظيف عدد معين من العمال ، فإنها تتحمل نفقات مباشرة •
ولا تقتصر هذه النفقات على الأجور التى تدفعها للعمال ، وإنما تشتمل على مجموعتين من
النفقات :

١ - نفقة عناصر الانتاج ، وهى المبالغ التى تدفعها المؤسسة لعناصر الانتاج
التي توظفها وهى تشمل :

- (ا) أجور العمال •
- (ب) أجر الادارة •
- (ج) الفوائد •
- (د) الايجارات •

٢ - نفقة الاستعمال : وهى تشمل •

(ا) المبالغ التى تدفعها المؤسسة الى المؤسسات الاخرى لشراء مستلزمات
الانتاج •

(ب) المبالغ التى تتحملها المؤسسة نتيجة لاستعمال المعدات الرأسمالية
القائمة مثل نفقة الصيانة ونفقة التقادم •

ومجموع هذه النفقات تمثل ثمن العرض بالنسبة لكل مؤسسة على حدة • ولكن
اذا أردنا تقدير ثمن العرض الكلى للانتاج القومى ، فإنه ينبغي علينا أن نستبعد نفقات
الاستعمال ، وذلك لأن هذه النفقات لا يتحملها المجتمع • فالمبالغ التى تدفعها
المؤسسات الى بعضها البعض تمثل المدفوعات التى تنشأ عن نقل السلع من مرحلة انتاجية
الى مرحلة انتاجية أخرى • وبعبارة أخرى لا تمثل هذه المبالغ قيمة الانتاج النهائى •

واذا استبعدت هذه المدفوعات فإننا نحصل على القيمة الاجمالية للنفقات التى
يتحملها المجتمع للحصول على الانتاج النهائى • واذا استبعدنا أيضا المبالغ التى تتحملها

المؤسسات مقابل استعمال المعدات الرأسمالية القائمة فاننا نحصل على القيمة الصافية للنفقات التي يتحملها المجتمع . وهذه القيمة الصافية تمثل ثمن العرض الكلى للانتاج القومى .

وعلى ذلك فان ثمن العرض الكلى يمثل مجموع المبالغ التي تحصل عليها عوامل الانتاج مقابل مساهمتها فى العملية الانتاجية . وهو يتضمن الأرباح العادية لأصحاب الأعمال وهي تمثل الحد الأدنى للأرباح الذى يحفزهم على الاستمرار فى ممارسة النشاط الانتاجى دون توسع أو انكماش ، وهذا يعنى أن ثمن العرض الكلى للانتاج الذى يحققه توظيف عدد معين من العمال (ن) هو الحد الأدنى للإيرادات الذى يكاد يكفى لارضاء رجال الأعمال وحفزهم على توظيف هذا العدد من العمال .

وعلى أساس هذا التعريف يوجد ارتباط سببى بين ثمن العرض الكلى ومستوى التوظيف بمعنى أنه يوجد لكل مستوى من مستويات ثمن عرض كلى ، بحيث أنه اذا تغير مستوى التوظيف يتغير ثمن العرض الكلى تبعاً له .

وهذه العلاقة بين ثمن العرض الكلى ومستوى التوظيف يسميها كينز " دالة العرض الكلى " ، ويعبر عنها رياضياً كالآتى :

$$Z = \emptyset (N)$$

حيث Z تمثل ثمن العرض الكلى .
 " N مستوى التوظيف (عدد العمال) .

وهذه الدالة تعطى ثمن العرض الكلى الذى يقترب بكل مستوى من مستويات التوظيف .
 وهي تعبر عن العلاقة السببية بين هذين المتغيرين ، وتفترض أن المتغير التلقائى هو مستوى التوظيف والمتغير التبعى هو ثمن العرض الكلى .

والعلاقة بين ثمن العرض الكلى ومستوى التوظيف هي علاقة طردية بمعنى أن ارتفاع مستوى التوظيف يؤدى الى زيادة ثمن العرض الكلى ، وأن انخفاض مستوى التوظيف يؤدى الى نقص ثمن العرض الكلى .

وتتوقف دالة العرض الكلى على عاملين :

- العامل الأول : العلاقة بين مستوى التوظيف والتكاليف المباشرة .
- العامل الثانى : العلاقة بين مستوى التوظيف وأسعار خدمات عناصر الانتاج .

والعلاقة الأولى التى تربط مستوى التوظيف بالتكاليف المباشرة تحددها الظروف الفنية للانتاج . فكل تغير فى مستوى التوظيف يؤدى الى تغير فى حجم الانتاج ، ولكن ليس من الضروري أن يكون التغير فى حجم الانتاج متناسبا مع التغير فى مستوى التوظيف . وبعبارة أخرى ليس من الضروري أن تظل الانتاجية المتوسطة للعمل ثابتة .

وإذا افترضنا ثبات أسعار خدمات عناصر الانتاج ، فإنه يوجد تناسب عكسى بين التغير فى الانتاجية المتوسطة Δ عمل والتغير فى متوسط التكاليف المباشرة ، بحيث أنه إذا انخفضت الانتاجية المتوسطة للعمل يرتفع متوسط التكاليف المباشرة . وبطبيعة الحال لو ظلت الانتاجية المتوسطة للعمل ثابتة فإن متوسط التكاليف المباشرة يظل ثابتا .

ويمكن أن نميز بين احتمالين للعلاقة بين مستوى التوظيف والتكاليف المباشرة .

الاحتمال الأول : خضوع الانتاج لقانون ثبات التكاليف . وفى هذه الحالة يظل متوسط التكاليف المباشرة ثابتا مهما تغير مستوى التوظيف . وبالتالي فإن ثمن العرض الكلى يزيد بمعدل مطلق ثابت مع الزيادة فى حجم التوظيف .

الاحتمال الثانى : خضوع الانتاج لقانون تزايد التكاليف (قانون تناقص الغلة) . وفى هذه الحالة يتجه متوسط التكاليف المباشرة الى الارتفاع مع الزيادة فى حجم التوظيف ، وبالتالي يزيد ثمن العرض الكلى بمعدل متزايد مع الزيادة فى حجم التوظيف .

وكل من هاتين الحالتين تفترض ثبات أسعار خدمات عناصر الانتاج رغم التغير في مستوى التوظيف . وهذا فرض غير واقعى ، وذلك لأن أسعار هذه الخدمات ، وعلى الأخص أجر العمل ، تميل الى الارتفاع كلما اقترب مستوى التوظيف من مستوى التوظيف الكامل ، ولذلك فان ثمن العرض الكلى يميل الى الارتفاع بمعدل متزايد .

وباختصار فان دالة العرض الكلى تتوقف على عاملين : -

- ١ - القانون الذى يخضع له الانتاج .
- ٢ - قابلية أسعار خدمات عناصر الانتاج للتغير نتيجة للتغير فى مستوى التوظيف .

ولتبسيط عرض الموضوع نفترض مؤقتا الفرضين الآتيين : -

- ١ - خضوع الانتاج لقانون ثبات التكاليف .
- ٢ - ثبات أسعار خدمات عناصر الانتاج .

٣ - دالة الطلب الكلى

كما أن رجال الأعمال يقومون بتقدير نفقات الانتاج التى تقترن بكل مستوى من مستويات التوظيف ، فانهم يقومون أيضا - بتقدير الحصيلة التى يتوقعون الحصول عليها عند المستويات المختلفة للتوظيف .

وعند تقدير الطلب الكلى على الانتاج القومى يجب أن نجرى التصحيح الذى أشرنا اليه عند تقدير ثمن العرض الكلى وهو استبعاد نفقات الاستعمال من حصيلة المبيعات حيث أن جانبها من مشتريات رجال الأعمال لا تمثل طلبا على الانتاج النهائى وانما تمثل طلبا على السلع لنقلها من مرحلة انتاجية الى مرحلة انتاجية اخرى .

وباستبعاد نفقات الاستعمال من حصيلة المبيعات المتوقعة نحصل على تقدير الانفاق القومى المتوقع .

ويوجد ارتباط بين الطلب الكلى ومستوى التوظيف ، بمعنى أن كل تغير فى مستوى التوظيف يؤدى الى تغير فى الطلب الكلى . ويسمى كينز العلاقة بين هذين المتغيرين " دالة الطلب الكلى " ويعبر عنها رياضيا كالآتى : -

$$D = \emptyset (N)$$

حيث D تمثل الطلب الكلى

حيث N تمثل مستوى التوظيف (عدد العمال)

وهذه الدالة تعطى الطلب الكلى الذى يقترن بكل مستوى من مستويات التوظيف . والعلاقة بين هذين المتغيرين هى ايضا علاقة طردية ، بمعنى أن ارتفاع مستوى التوظيف يؤدى الى ارتفاع الطلب الكلى ، وانخفاض مستوى التوظيف يؤدى الى انخفاض الطلب الكلى .

ويلاحظ أن العوامل التى تتوقف عليها دالة الطلب الكلى تختلف اختلافا تاما عن العوامل التى تتوقف عليها دالة العرض الكلى . فبينما أن دالة العرض الكلى تتوقف على قوانين الانتاج وأسعار خدمات عناصر الانتاج ، فاننا نجد أن دالة الطلب الكلى تتوقف على السلوك الانفاقى للمجتمع .

وتبسيطا لعرض العوامل التي تتوقف عليها دالة الطلب الكلى ، يمكن أن نقسم
الطلب الكلى الى قسمين :

- ١ - طلب على سلع الاستثمار .
- ٢ - طلب على سلع الاستهلاك .

ويفترض كينز أن الطلب على سلع الاستثمار مستقل تماما عن مستوى التوظيف ومستوى
الدخل ، وأن التغيرات في هذا الطلب تتوقف على تقديرات رجال الأعمال للعائد المتوقع من
الاستثمار ولنفقة الاستثمار .

أما الطلب على سلع الاستهلاك فانه يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى التوظيف ، بحيث أن
كل زيادة في مستوى التوظيف تؤدي الى زيادة في الطلب الاستهلاكي .

والحقيقة التي يؤكد كينز هي أن الزيادة في الانفاق على سلع الاستهلاك تكون
دائما أقل من الزيادة في الدخل ، بمعنى أن الزيادة في الدخل لا تخصص كلها للانفاق
على سلع الاستهلاك ، وإنما يدخر جزء منها . وهذا السلوك هو انعكاس للشعور النفسى
للجمهور ، وهو الشعور الذى يفرز على الأفراد الامتناع عن انفاق جزء من الدخل على
السلع الاستهلاكية .

وهذا الجزء من الدخل الذى يقرر المجتمع الامتناع عن انفاقه على سلع الاستهلاك
قد يتعادل مع الانفاق على سلع الاستثمار ولكن ليس من الضرورى أن يتحقق هذا التعادل
عند كل مستوى من مستويات التوظيف المحتملة . فقرارات رجال الأعمال بشأن الانفاق الاستثمارى
مستقلة تماما عن قرارات الافراد بشأن الادخار .

وبعبارة أخرى فانه من المحتمل أن يقرر المجتمع اكتناز جزء من مدخراته ويمتنع عن استخدامها
في طلب سلع الاستثمار ، كما أنه من المحتمل أن يتجاوز الطلب على سلع الاستثمار قيمة المدخرات
التي يقررها المجتمع ، ويمول الفرق بين خطط الاستثمار وخطط الادخار عن طريق الاستعانة
بالائتمان الذى يخلقه النظام المصرفى أو السحب من الأرصدة النقدية العاطلة .

وعند ما يقرر المجتمع اكتناز جزء من مدخراته عند مستوى معين للتوظيف فإن النتيجة التي تترتب على هذا القرار هي أن الطلب الكلى على سلع الاستهلاك وبيع الاستثمار يقل عن ثمن العرض الكلى ، ولا يستطيع المجتمع أن يحافظ على مستوى التوظيف السائد . ولا بد أن ينخفض مستوى التوظيف ، ويستمر فى الانخفاض طالما أن الطلب الكلى أقل من ثمن العرض الكلى .

وعند ما يقرر المجتمع استخدام الائتمان المصرفى فى تمويل خطط الاستثمار بحيث يزيد الطلب على سلع الاستثمار عن الادخار عند مستوى توظيف معين ، فإن النتيجة التي تترتب على ذلك هي أن الطلب الكلى على سلع الاستهلاك وبيع الاستثمار يزيد عن ثمن العرض الكلى ، وينشأ لدى رجال الأعمال دافع الى زيادة فرص العمل استجابة لفائض الطلب على الانتاج القومى ويستمر مستوى التوظيف فى الارتفاع طالما أن الطلب الكلى يزيد عن ثمن العرض الكلى .

من ذلك يتبين أن مستوى التوظيف لا يكون مستقرا الا اذا توفر شرط معين وهو التعادل بين الطلب الكلى و ثمن العرض الكلى . وذلك لأنه اذا تحقق هذا الشرط فانه لا يوجد ما يدفع رجال الأعمال الى تخفيض أو رفع مستوى التوظيف ، حيث أن كميات السلع التي يقررون انتاجها تتعادل مع الكميات التي يقرر المجتمع طلبها .

وقيمة الطلب الكلى التي تعادل ثمن العرض الكلى لها مغزى خاص فى تحليل كينز ، وهذه القيمة تمثل " الطلب الفعال " حيث انها هي التي تحدد المستوى الفعلى للتوظيف . وهذه الخاصية هي التي تميز الطلب الفعال عن القيم الأخرى للطلب الكلى . حيث أن هذه القيم هي قيم افتراضية لأنها تمثل خطط الانفاق عند مستويات افتراضية للتوظيف .

وبعبارة أخرى فإن الطلب الفعال هو نقطة معينة على دالة الطلب الكلى . يتحدد مركزها عند ما تتقاطع دالة الطلب الكلى مع دالة العرض الكلى .

بمثال ويمكن ايضاح كيفية تحديد الطلب الفعال ، وبالتالى تحديد المستوى التوازنى للتوظيف ، رتقى ، وفيه نعبر عن دالة العرض الكلى بجداول يبين ثمن العرض الكلى الذى يقترن بكل مستوى من مستويات التوظيف ، ونعبر عن دالة الطلب الكلى بجداول يبين الطلب الكلى الذى يقترن بكل مستوى من مستويات التوظيف .

والجدول ١ يعطى صورة افتراضية لجدولى العرض والطلب الكلى :

جدول ١

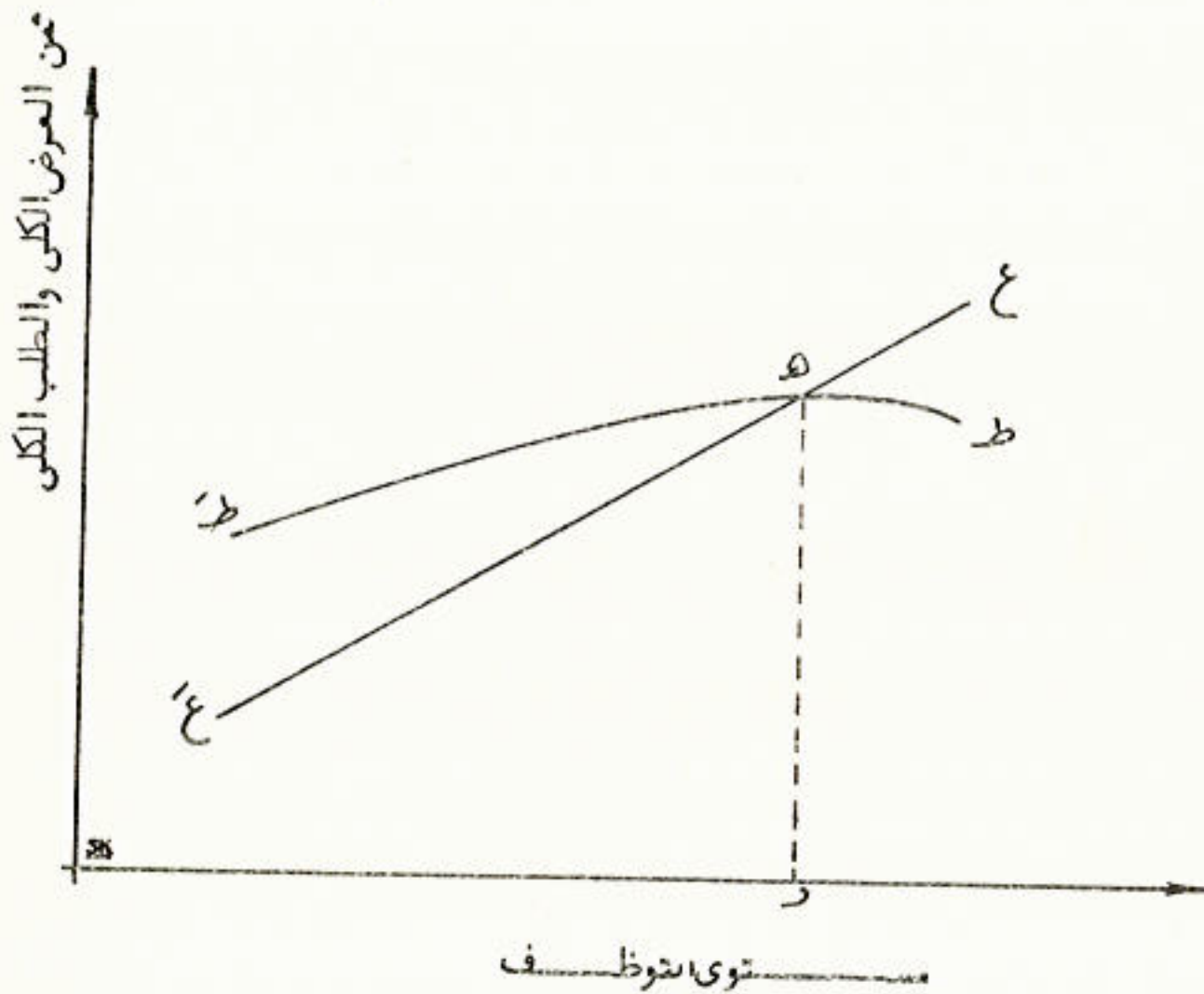
كيفية تحديد الطلب الفعال		
الطلب الكلى (الف جنيه)	ثمن العرض الكلى (الف جنيه)	مستوى التوظيف (ألف عامل)
١١٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠
١١٣٠٠	١٠٥٠٠	١١٠٠
١١٦٠٠	١١٠٠٠	١٢٠٠
١١٦٠٠	١١٥٠٠	١٣٠٠
١٢٢٠٠	١٢٠٠٠	١٤٠٠
١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	١٥٠٠
١٢٨٠٠	١٣٠٠٠	١٦٠٠
١٣١٠٠	١٣٥٠٠	١٧٠٠
١٣٤٠٠	١٤٠٠٠	١٨٠٠
١٣٧٠٠	١٤٥٠٠	١٩٠٠
١٤٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠

وعلى أساس الفرض التى بنى عليها هذا الجدول يتحدد المستوى التوازنى للتوظيف عندما يصل عدد العمال المشتغلين الى ٥ ر ١ مليون عامل ، حيث أن ثمن العرض الكلى عند هذا المستوى يساوى ثمن الطلب الكلى . وقيمة الطلب الفعال التى تحقق هذا المستوى التوازنى للتوظيف هى ٥ ر ١٢ مليون جنيه .

وقبل أن يصل مستوى التوظيف الى ٥ ر ١ مليون عامل تكون قيمة الطلب الكلى اعلى من ثمن العرض الكلى والفرق بينهما يمثل فائض الطلب على الانتاج القومى الذى يعول عن طريق الاستعانة بالائتمان المصرفى أو السحب من الأرصدة النقدية العاطلة . ووجود فائض الطلب يدفع رجال الأعمال الى التوسع فى الانتاج ورفع مستوى التوظيف . وكلما ارتفع مستوى التوظيف كلما

ضاقت الفجوة بين الطلب الكلى و ثمن العرض الكلى • حتى تختفى هذه الفجوة تماما عند
المستوى التوازنى للتوظيف •

وإذا تجاوز مستوى التوظيف المستوى التوازنى ، فإن الطلب الكلى يقل عن ثمن العرض
الكلى • وهذه الفجوة تمثل فائض العرض الذى ينشأ عن قرار المجتمع اكتناز جزء من المدخرات •
ووجود هذا الفائض يدفع رجال الأعمال الى تخفيض حجم الانتاج وتخفيض مستوى التوظيف • وكلما
انخفض مستوى الانتاج كلما ضاقت الفجوة بين ثمن العرض الكلى والطلب الكلى حتى تختفى تماما
عند المستوى التوازنى للتوظيف •



شكل (١)

ويعطى الشكل (١) تصويراً بيانياً لتحليل كينز للطلب الفعال . وفيه يمثل المحور الأفقى مستوى التوظيف ويمثل المحور الرأسى ثمن العرض الكلى وقيمة الطلب الكلى . ويمثل المنحنى (ع -) دالة العرض الكلى ، أى ثمن العرض الكلى عند كل مستوى من مستويات التوظيف ، ويمثل المنحنى (ط -) دالة الطلب الكلى أى قيمة الطلب الكلى المتوقع عند كل مستوى من مستويات التوظيف . ويلاحظ أن دالة العرض الكلى قد عبر عنها بخط مستقيم ينحدر من أسفل إلى أعلى فى اتجاه اليمين . وهذا يعنى ضمناً أن الانتاج يخضع لقانون ثبات التكاليف وأن أسعار خدمات عناصر الانتاج لا تتأثر بتغيرات مستوى التوظيف . كذلك عبر عن دالة الطلب الكلى بمنحنى محدب ينحدر من أسفل إلى أعلى فى اتجاه اليمين . وهذا التحدب الخفيف يرجع إلى افتراض أن ميل المجتمع للاستهلاك ينخفض تدريجياً عندما يرتفع مستوى التوظيف ،

وهى فكرة سوف نعرض لها فيما بعد . ويتضح من الشكل (١) أن منحنى الطلب الكلى ومنحنى ثمن العرض الكلى يتقاطعان عند النقطة (هـ) . وهذه النقطة تحدد قيمة الطلب الفعال وهو (هـ و) . والمستوى التوازنى للتوظيف الذى يتحقق فعلاً هو (أ و) . أما المستويات الأخرى للتوظيف فأنها مستويات افتراضية لن تتحقق لأن قيمة الطلب الكلى تختلف عن ثمن العرض الكلى .

ويلاحظ أنه لم يشترط عند تحديد الطلب الفعال ، أن يتم التقاء دالة العرض الكلى بدالة الطلب الكلى عند مستوى التوظيف الكامل . فالتقاء الدالتين يمكن أن يتم عند أى مستوى للتوظيف . وهذا التحفظ له أهمية كبيرة فى التحليل الاقتصادى ، حيث أنه يعنى أنه يمكن أن يستقر مستوى التوظيف حتى ولو كان الطلب الكلى لا يكفى لخلق فرص للعمل لجميع العمال الذين يسعون إلى التوظيف .

ولا يعنى التوازن أن مستوى التوظيف لا يمكن أن يتحرك بأى حال من الأحوال . ولكنه يعنى أنه إذا ظلت الظروف الاقتصادية على حالها ولم تتغير توقعات رجال الأعمال بشأن اتجاهات النشاط الاقتصادى فى المستقبل فإن التوظيف يستقر عند مستوى محدد . ولكن إذا جسدت اعتبارات تدعو رجال الأعمال إلى إعادة النظر فى تقديراتهم لثمن العرض الكلى أو فى الطلب الكلى . فإن مستوى التوظيف لا بد أن يتحرك تبعاً لذلك . ويستقر عنده مستوى جديد . فإذا

توقع رجال الأعمال زيادة الانفاق القومي في المستقبل فان هذا يعني ارتفاع قيمة الطلب في نشاطهم وخلق فرص جديدة للعمل . وتقترن كل زيادة في التوظيف بارتفاع في ثمن العرض الكلي مع الطلب الكلي ، وعندئذ تتوقف عملية التوسع ويستقر التوظيف عند هذا المستوى وبالعكس لو توقع رجال الأعمال نقص الانفاق القومي في المستقبل ، فان هذا يعني انخفاض قيمة الطلب الكلي المتوقع عند مستوى معين للتوظيف . وهذا يدعو رجال الأعمال الى تخفيض فرص العمل المتاحة للعمال . ويقترن كل انخفاض في التوظيف بانخفاض في ثمن العرض الكلي . ويستمر انخفاض مستوى التوظيف حتى يتحقق التعادل بين ثمن العرض الكلي والطلب الكلي ، وعندئذ تتوقف عملية الانكماش .

وباختصار ، فان شرط التوازن هو التعادل بين ثمن العرض الكلي والطلب الكلي ، وان حدث ما يدعو الى تغير قيمة الطلب الفعال ، فان التوازن ينتقل الى مركز جديد .

٤ - المقارنة بين نظرية كينز والنظرية الكلاسيكية

يعتبر تحليل كينز للطلب الفعال ثورة على التحليل الكلاسيكي الذي يقرر أن التوازن لا يمكن أن يستقر إلا إذا وصل المجتمع إلى مستوى التوظيف الكامل .

ويمكن أن يتخذ قانون " ساي Say " عن الأسواق كنموذج للتفكير الكلاسيكي . وتتلخص نظرية ساي في أن " كل عرض يخلق الطلب الخاص به " أى أن انتاج كل سلعة يخلق أسواقا للسلع الأخرى . والمنطق الذى تستند اليه هذه النظرية هو أنه عندما يتم انتاج السلعة . فان رب العمل يسعى إلى التخلص منها بسرعة قبل أن تفسد أو يتحول السوق عنها ، ويحصل مقال بيعها على أرصدة نقدية يحتمل أن تفقد قيمتها إذا استمرت في حوزته . ولتفادى هذا الاحتمال يسعى رب العمل إلى التخلص من هذه الأرصدة عن طريق شراء سلع أخرى كذلك يقوم الأفراد بانفاق الدخول التى يحصلون عليها مقابل مساهمتهم فى العمليات الانتاجية حتى لا تتبقى لديهم أرصدة نقدية عاطلة . وينقسم هذا الانفاق إلى قسمين انفاق استهلاكى وادخار . ويتجه الانفاق الاستهلاكى إلى اسواق السلع الاستهلاكية وتتجه المدخرات إلى أسواق السلع الاستثمارية عن طريق سوق رأس المال حيث يقوم جمهور المدخرين باقراض مدخراتهم لجمهور المستثمرين . وعلى ذلك فان الانفاق القومى لا بد أن يساوى الدخل القومى .

وقد تدعم قانون ساي بعد ظهور النظرية الكلاسيكية الحديثة عن سعر الفائدة ، وهى النظرية التى تبرر الفائدة بأنها عائد الانتظار . وتتلخص هذه النظرية فى أن وظيفة سعر الفائدة هى تحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار . فالادخار يمثل عرض رأس المال وهى الفائدة التى يرتبط بها سعر الفائدة بعلاقة سببية ، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يحفز المجتمع على زيادة الادخار وانخفاض سعر الفائدة يحفز المجتمع على تخفيض الادخار . ومن الناحية الأخرى ، فان الاستثمار يمثل الطلب على رأس المال وهو يرتبط بسعر الفائدة بعلاقة سببية حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يحفز رجال الأعمال على تخفيض الاستثمار وانخفاض سعر الفائدة يحفز رجال الأعمال على زيادة الاستثمار .

وكما يتحدد سعر أى سلعة أخرى عندما يتعادل العرض مع الطلب ، فإن سعر الفائدة يتحدد عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار . ويستمر هذا السعر سائدا طالما أنه لا يحدث أى تغير فى التفضيل الزمنى للمجتمع الذى يحدد جدول الادخار ، أو فى الظروف الفنية للانتاج التى تحدد جدول الاستثمار .

وإذا حدث أى تطور يدعو المجتمع الى تغيير توزيع انفاقه بين الاستهلاك والادخار ، فإن سوق رأس المال يتحرك استجابة لهذا التغيير . وهذه الحركة تدفع رجال الأعمال الى إعادة النظر فى خططهم الاستثمارية لتتفق مع القرارات الجديدة التى يتخذها المجتمع بشأن الادخار . وهذه الحركة من شأنها أن تحافظ على مستوى الانفاق القومى .

فإذا حدث أى تطور يدعو المجتمع الى تخفيض الانفاق الاستهلاكى فإن سوق رأس المال يدفع رجال الأعمال الى زيادة الانفاق الاستثمارى بقدر يساوى مقدار النقص فى الانفاق الاستهلاكى وذلك لأن الأثر الذى يترتب على تخفيض الانفاق الاستهلاكى هو زيادة المدخرات المعروضة فى سوق رأس المال ، ويترتب على هذه الزيادة انخفاض سعر الفائدة . ونظرا لحساسية الاستثمار للتغيرات فى سعر الفائدة ، فإن رجال الأعمال يبدأون فى تنفيذ خطط التوسع الاستثمارى ويلجأون الى سوق رأس المال للاقتراض لتمويل عمليات الاستثمار الجديدة ، ويستمر هذا التوسع حتى يتم استخدام الزيادة فى مدخرات المجتمع فى تمويل الزيادة فى الانفاق الاستثمارى . وعندئذ يستقر سوق رأس المال ، بعد أن يكون قد أدى وظيفته فى تحقيق زيادة الاستثمار بقدر يساوى النقص فى الاستهلاك ، بحيث يظل الانفاق القومى ثابتا .

ولو حدث أى تطور يدعو المجتمع الى زيادة انفاقه الاستهلاكى فإن سوق رأس المال يدفع رجال الأعمال الى تخفيض الانفاق الاستثمارى بقدر يساوى مقدار الزيادة فى الانفاق الاستهلاكى ، وذلك لأن الأثر الذى يترتب على زيادة الانفاق الاستهلاكى هو تخفيض المدخرات المعروضة فى سوق رأس المال ، ويترتب على هذا التخفيض ارتفاع سعر الفائدة ويبدأ رجال الأعمال فى ضغط خططهم الاستثمارية وتخفيض القروض الجديدة التى يحصلون عليها من سوق رأس المال ، وتستمر هذه العملية حتى يتحقق التعادل بين الانفاق الاستثمارى والادخار . ويستقر سوق رأس المال عندما يتم تخفيض الانفاق الاستثمارى بقدر يساوى مقدار

الزيادة في الانفاق الاستهلاكي ، وبذلك يظل الانفاق القومي الكلي ثابتا .

ومن ذلك يتبين أنه اذا حدث تغير في ميول المجتمع بشأن توزيع الانفاق القومي بين الاستهلاك والادخار فان مجموع الانفاق لا يتأثر بهذا التغير .

ويلاحظ أن التغيرات في توزيع الانفاق القومي بين الاستهلاك والادخار تنعكس على هيكل الانتاج . فقرار المجتمع تخفيض الاستهلاك تؤدي الى انكماش الصناعات الاستهلاكية وتوسع الصناعات الاستثمارية ، كما أن قرار المجتمع زيادة الانفاق الاستهلاكي تؤدي الى توسع الصناعات الاستهلاكية وانكماش الصناعات الاستثمارية .

وحدث هذه التغيرات في هيكل الانتاج لا يعنى استقلال الاستثمار عن الاستهلاك . وهذا التحفظ له أهميته في ايضاح بعض الغموض الذي يشيره التحليل الكلاسيكي ، وهو الغموض الذي ينشأ عن افتراض اقبال رجال الأعمال على زيادة الاستثمار في الوقت الذي ينخفض فيه الطلب على سلع الاستهلاك وافترض احجام رجال الأعمال عن الاستثمار في الوقت الذي يزيد فيه الطلب على سلع الاستهلاك .

فهذه الفروض قد تبدوا مناقضة للسلوك الرشيد الذي ينبغي على رجال الأعمال أن يسلكوه .

غير أن هذا التناقض يزول اذا عرفنا أن الاقتصاد بين الكلاسيك لا يقصدون بالتوسع الاستثماري التوسع الأفقي أي زيادة عدد الوحدات الانتاجية ، وانما يقصدون به التوسع الرأسى أي زيادة عدد مراحل الانتاج والتحول من الأساليب الانتاجية البسيطة الى الأساليب الانتاجية المعقدة . وعلى أساس هذا التفسير لمعنى التوسع الاستثماري فانه من الممكن أن تزيد استثمارات رجال الأعمال في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على سلع الاستهلاك . كما أن الاقتصاد بين الكلاسيك يقصدون بالانكماش الاستثماري الانكماش الرأسى أي اختصار مراحل الانتاج والتحول من الأساليب المعقدة الى الأساليب البسيطة . وعلى ذلك فانه من الممكن أن تنكمش استثمارات رجال الأعمال في الوقت الذي يزيد فيه الطلب على سلع الاستهلاك وهذه التغيرات في هيكل الانتاج هي ظاهرة مميزة للاقتصاد القومي في حالة التوظيف الكامل .

ويستخلص من هذه المناقشة أن النظرية الكلاسيكية تفترض أن ثمن العرض الكلى لا بد أن يتعادل مع الطلب الكلى عند كل مستوى من مستويات التوظيف ، أى أن دالة العرض الكلى تنطبق تماما على دالة الطلب الكلى .

ويترتب على ذلك تعدد نقط التوازن وعدم استقرار الاقتصاد القومى إذا كان مستوى التوظيف أقل من مستوى التوظيف الكامل . وذلك لأنه لو وجد عمال عاطلين فإن رجال الأعمال يجدون أنه من مصلحتهم استخدام هؤلاء العمال دون أن يخشوا التعرض لخسارة ، حيث أن الزيادة فى الإنتاج التى تنشأ من استخدام هؤلاء العمال تخلق الطلب الخاص بهم . ويتحقق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى ولكن هذا التوازن لن يكون مستقرا حيث أن سعى رجال الأعمال وراء الربح يدفعهم الى الاستمرار فى زيادة الإنتاج وبالتالى يستمر الاقتصاد القومى فى الانتقال تلقائيا من نقطة توازن الى نقطة توازن أخرى . وفى أثناء هذا الانتقال تنخفض البطالة تدريجيا حتى يتم توظيف جميع العمال الذين يسعون الى العمل بالأجر السائد وعندئذ يستقر الاقتصاد القومى .

من ذلك يتبين جوهر الاختلاف بين النظرية الكلاسيكية ونظرية كينز عن الطلب الكلى والفعال . فالنظرية الكلاسيكية تقرر أن دالة الطلب الكلى تنطبق على دالة العرض الكلى ، وعلى ذلك فإن مستوى التوظيف ومستوى الدخل لا يمكن أن يستقرا فى حالة التوظيف الكامل فى حين أن كينز يقرر أن دالة الطلب الكلى لا تنطبق على دالة العرض الكلى وإنما تتقاطع معها عند مستوى معين للتوظيف ، وليس من الضروري أن يكون هذا المستوى هو مستوى التوظيف الكامل .

ويرجع الاختلاف بين النظرية الكلاسيكية ونظرية كينز الى الفروض التى تستند اليها كل من النظريتين بشأن قرارات الانفاق التى يتخذها المجتمع . فالنظرية الكلاسيكية تستبعد رغبة المجتمع فى الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة ، وعلى ذلك فإن جميع المدخرات تتجه الى سوق رأس المال لتمويل العمليات الاستثمارية التى يقوم بها رجال الأعمال . ويستتبع هذا الفرض استحالة تمويل الاستثمار عن طريق السحب من الأرصدة العاطلة أو قيام النظام المصرفى بخلق ائتمان جديد . وفى حدود هذه الفروض فإن ثمن العرض الكلى لا بد أن يعادل الطلب الكلى عند أى مستوى من مستويات التوظيف .

أما نظرية كينز فانها لا تتقيد بهذه الفروض وتعترف برغبة المجتمع في الاحتفاظ بجزء من ثروته في شكل أرصدة نقدية طليقة . فالسلوك الانفاقي للمجتمع يتوقف على قرارين مستقلين يتخذهما الافراد ، ويجب التمييز بينهما تمييزا دقيقا :

القرار الأول يتعلق بتوزيع الدخل بين الانفاق الاستهلاكي والادخار ، وهو يتوقف على " الميل الاستهلاكي " .

القرار الثاني يتعلق بتوزيع الثروة بين أرصدة نقدية عاطلة وأصول ايرادية وهو يتوقف على " التفضيل النقدي " .

والقرار الأول مستقل عن التغيرات في سعر الفائدة بخلاف ما تراه النظرية الكلاسيكية . أما القرار الثاني فانه يرتبط بالتغيرات في سعر الفائدة ارتباطا وثيقا .

وطالما أن المجتمع يقوم باعادة النظر في الأرصدة النقدية الكلية التي يحتفظ بها ، فانه ليس من الضروري أن تتفق قرارات الادخار التي يتخذها الافراد مع قرارات الاستثمار التي يتخذها رجال الأعمال . وبالتالي فانه ليس من الضروري أن تنطبق دالة الطلب الكلي على دالة العرض الكلي . ومن الخطأ أن نفترض أن النظام الاقتصادي قسار تلقائيا على الانتقال الى مستوى التوظيف الكامل والاستقرار عند هذا المستوى على أساس أن كل زيادة في العرض تخلق الطلب الخاص بها .

هـ - العوامل التي تؤثر في الطلب الفعال

إذا افترضنا أن الاقتصاد القوي هو اقتصاد مغلق لا يرتبط مع العالم الخارجي
بأي علاقة اقتصادية ، فإن الطلب الفعال يمثل طلب المجتمع على السلع والخدمات التي
تنتج محليا . وهذا الطلب ينقسم الى قسمين :

- ١ - الطلب على سلع الاستهلاك .
- ٢ - الطلب على سلع الاستثمار .

وقد أشرنا الى الاختلاف بين طبيعة الطلب على سلع الاستهلاك وطبيعة الطلب
على سلع الاستثمار . وجوهر هذا الاختلاف هو أن التغيرات في الطلب الاستهلاكي تعتبر
تغيرات تبعية أي تترتب على تغيرات الدخل ولا تحدث تلقائيا ، بينما أن التغيرات في
الطلب الاستثماري تعتبر تغيرات تلقائية ولا تتوقف على تغيرات الدخل .

ويقرر كينز أن التغيرات في الطلب الاستهلاكي ترتبط بالتغيرات في الدخل بعلاقة
محددة تعبر عنها " دالة الاستهلاك " .

وهذه الدالة تعكس السلوك الانفاقي لجمهور المستهلكين عندما يتغير الدخل .
ويتلخص هذا السلوك في أن كل زيادة في الدخل تنوزع بين الانفاق على سلع الاستهلاك
والادخار . ويرجع هذا التوزيع الى أن كل مستهلك تتنازع مجموعتان من الرغبات :
المجموعة الأولى هي الرغبات التي يتطلب اشباعها التمتع فورا بسلع الاستهلاك ويمكن

تلخيصها في الرغبة في الحياة عند مستوى معين .
المجموعة الثانية هي الرغبات التي يتطلب اشباعها الامتناع عن التمتع بسلع الاستهلاك
وقت الحصول على الدخل وتأجيل هذا التمتع الى المستقبل : كالرغبة في الاحتياط ضد
الطوارئ ، أو الرغبة في ضمان مستقبل أفضل .

ويتوقف توزيع الدخل بين الانفاق على سلع الاستهلاك والادخار على القوة النسبية لكل من هاتين المجموعتين . وكقاعدة عامة يمكن أن نقرر أن المجموعة الأولى من الرغبات تكون أكثر إلحاحاً من المجموعة الثانية . ولكن قوة هذا الإلحاح تتفاوت مع مستوى الدخل فالميل إلى الادخار يكون ضعيفاً عندما يكون الدخل منخفضاً ، ويقوى مع الارتفاع في مستوى الدخل .

ويطلق كينز على النسبة بين التغير في الطلب الاستهلاكي والتغير في الدخل " الميل الحدي للاستهلاك " وهذا الميل يعتبر مستقراً طالما أنه لا يطرأ على نفسية جمهور المستهلكين أو الغير .

ولا يعنى افتراض تبعية الطلب الاستهلاكي للدخل أنه لا تحدث اطلاقاً تغيرات تلقائية في الانفاق الاستهلاكي ، فقد تحدث مثل هذه التغيرات نتيجة لتغير في توزيع الدخل القوي أو نتيجة للتغير في السياسة المالية للدولة أو نتيجة لتغير توقعات المستهلكين ولكن نفترض أن هذه التغيرات لا تحدث وذلك تبسيطاً لعرض الموضوع . وهذا الفرض لا يضعف منطق النظرية وذلك لأن هذه التغيرات التلقائية تعتبر تافهة إذا قورنت بالتغيرات التبعية التي تحدثها " دالة الاستهلاك " .

وبخلاف التغيرات في الطلب الاستهلاكي ، فإن التغيرات في الطلب على سلع الاستثمار تعتبر كلها تغيرات تلقائية طبقاً لنظرية كينز ، فالقرارات التي يتخذها رجال الأعمال بشأن الاستثمار لا تتوقف على التغيرات في الدخل ، وإنما تتوقف على العلاقة بين عائده الاستثمار كما يقدره رجال الأعمال وبين سعر الفائدة النقدي الذي يحدده السوق .

ويمثل عائد رأس المال في " الكفاية الحدية لرأس المال " وهي تختلف عن الانتاجية الحدية لرأس المال . فرب العمل يقدر الغلات التي ينتظر أن يحصل عليها في كل فترة زمنية من الفترات التي تعيشها المعدات الرأسمالية التي يعتزم شرائها . وهذه الغلات لا تتحقق كلها في تاريخ الشراء وإنما تتدفق في فترات متتابعة في المستقبل . وهذا يعنى أن الاقدام على الاستثمار ينطوي على عنصر الانتظار . ولذلك فإن رجال الأعمال يجرون عملية " خصم " لكل غلة من الغلات المتتابعة لتقدير قيمتها الحالية بحيث يكون مجموع هذه القيم الحالية مساوياً لشئ عرض المعدات الرأسمالية . والعامل الذي يحقق هذا التعادل هو " الكفاية الحدية لرأس المال " .

وبعبارة أخرى فان الكفاية الحدية لرأس المال تمثل عائد رأس المال لو أن الغلات التي ينتظر الحصول عليها من الاستثمار لا تتدفق في فترات متتالية وإنما تدفقت كلها في تاريخ القيام بالاستثمار .

وتتوقف الكفاية الحدية لرأس المال على عاملين :

العامل الأول : التوقع الذي يجريه رجال الأعمال للغلات المستقبلية .

العامل الثاني : حجم المعدات الرأسمالية المتاحة .

والتركيز على هذين العاملين يعني ضمناً افتراض ثبات الأساليب الفنية للانتاج وثبات الكفاية الانتاجية للعناصر الأخرى التي تتعاون مع رأس المال في العملية الانتاجية .

ويقوم رجال الأعمال بتقدير الكفاية الحدية لرأس المال لكل حجم من أحجام الاستثمار ثم يقومون بإجراء مقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة النقدي ويختارون حجم الاستثمار الذي يتحقق عنده التعادل بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، حيث أنه لو اختاروا حجماً للاستثمار أقل من هذا الحجم التوازني ، فإنهم يجدون أن عائد الاستثمار يفوق تكلفة الاستثمار مما يدفعهم إلى زيادة الاستثمار ، وكلما زاد الاستثمار كلما انخفض العائد من جهة وارتفعت التكلفة من جهة أخرى حتى يتحقق التعادل بينهما . وإذا اختاروا حجماً للاستثمار يزيد عن الحجم التوازني فإنهم يجدون أن عائد الاستثمار يقل عن تكلفة الاستثمار وهذا يدفعهم إلى تخفيض الاستثمار ، حتى يتحقق التعادل بين العائد والتكلفة . والحجم الوحيد الذي يستقر عنده رجال الأعمال ولا يوجد ما يدفعهم إلى التوسع في الاستثمار أو تخفيض الاستثمار هو الحجم الذي يتحدد عندما تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة النقدي .

ويتوقف سعر الفائدة النقدي بدوره على عاملين :

العامل الأول : التفضيل النقدي أي رغبة الجمهور في الاحتفاظ بشروطهم في

شكل نقدي طليق .

العامل الثاني : كمية النقود المتداولة .

وتعتبر كمية النقود كمية موضوعية تحددها السلطات النقدية . أما التفضيل النقدي فانه سلوك نفساني تمليه الرغبة في الاحتفاظ بجزء من الثروة في شكل نقدي لدافع تمويل العمليات الجارية ودافع الاحتياط ودافع المضاربة في سوق الأوراق المالية .

ويتوقف التفضيل النقدي لدافع تمويل العمليات الجارية على مستوى الدخل فكلما زادت قيمة المعاملات كلما زادت الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية .

ويتوقف التفضيل النقدي لدافع المضاربة على سعر الفائدة النقدي فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما قلت الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة . وبالعكس كلما انخفض سعر الفائدة كلما زادت الرغبة في تحويل الثروة الى شكل نقدي . وترجع هذه العلاقة الى أن الفائدة هي عائد التنازل عن السيولة ، فارتفاع هذا العائد يفرى على التنازل عن السيولة وبالعكس ، يؤدي انخفاض العائد الى أضعاف الرغبة في التنازل عن السيولة . ويوجد حد أدنى لسعر الفائدة يرتضيه الجمهور ، وعند ما يصل السعر الى هذا المستوى فان الطلب على النقود يصبح مرنا مرونة لانهائية .

ويتحدد المستوى التوازني لسعر الفائدة النقدي عند ما تتعادل كمية النقود التي تضعها السلطات النقدية تحت تصرف الجمهور مع كمية النقود التي يرغب الجمهور في الاحتفاظ بها ، أي عند ما تتعادل كمية النقود المتداولة مع التفضيل النقدي .

هذا هو ملخص العوامل التي يتوقف عليها طلب المجتمع لسلع الاستهلاك ولسلع الاستثمار . ومن هذا الملخص يتبين أن الطلب الفعال يتوقف على ثلاثة عوامل رئيسية :

- ١ - الميل للاستهلاك .
- ٢ - الكفاية الحدية لرأس المال .
- ٣ - سعر الفائدة النقدي .

وإذا تعمقنا قليلا في تحديد العوامل التي تتوقف عليها الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة النقدي ، فاننا نجد أن الطلب الفعال يتوقف على العوامل الآتية :

- ١ - الميل للاستهلاك .
- ٢ - التوقع .
- ٣ - حجم المعدات الرأسمالية المتاحة .
- ٤ - التفضيل النقدي .
- ٥ - كمية النقود المتداولة .

ويمكن أن نقسم العوامل الى مجموعتين :

- ١ - عوامل نفسية وهي تشمل :
 - (أ) الميل للاستهلاك .
 - (ب) التوقع .
 - (ج) التفضيل النقدي .
- ٢ - عوامل موضوعية وهي تشمل :
 - (أ) حجم المعدات الرأسمالية المتاحة .
 - (ب) كمية النقود المتداولة .

ولا تقتصر أهمية نظرية كينز على مجرد اكتشاف العوامل التي يتوقف عليها الطلب الفعال ، وإنما تمتد أهمية هذه النظرية الى اكتشاف الترابط بين عناصر هذا الطلب فهي تقرر أن مستوى الدخل القومي يتغير تبعاً للتغير في الاستثمار ، وبعبارة أخرى فإن الدخل القومي لا يعتبر متغيراً تلقائياً وإنما يعتبر متغيراً تابعاً للاستثمار . والعلاقة بين هذين المتغيرين يحددها " مكرر الاستثمار " .

وتتلخص هذه العلاقة في أنه عندما يقوم رجال الأعمال بزيادة أنفاقهم الاستثمارية ، فإن هذه العملية تخلق دخلاً جديداً لأفراد المجتمع الذين يستفيدون مباشرة من هذه الزيادة . ويقوم هؤلاء الأفراد بانفاق جزء من الزيادة في الدخل على السلع الاستهلاكية ويدخرون الباقي . ويتوقف هذا التوزيع - كما أشرنا قبلاً - على الميل للاستهلاك . وتؤدي زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية الى تنشيط الصناعات الاستهلاكية التي تقوم بدورها بخلق فرص جديدة للعمل لتتوسع في عملياتها . وهذا التوسع يؤدي الى زيادة في الدخل القومي .

ولكن هذه الزيادة تكون أقل من الزيادة السابقة نظرا لأن جزءا من الزيادة السابقة قد احتجز عن الانفاق . ويتصرف المجتمع في الزيادة الثانوية بنفس الطريقة التي تصرف بها في الزيادة الأولى . فيعود جزء منها الى رجال الأعمال في الصناعات الاستهلاكية ويرد هذا الجزء مرة أخرى الى المجتمع فيحتجز جزءا اضافيا وينفق الباقي على سلع الاستهلاك . وهكذا تستمر الزيادة في الدخل بمعدل متناقص حتى يستقر الدخل عند مستوى جديد أعلى من مستواه قبيل أن يزيد الانفاق الاستثماري . وهذا الارتفاع يتم نتيجة لتكرار تدفق الدخل والانفاق .

وعلى ذلك فانه اذا تغير الطلب على سلع الاستثمار ، فان الطلب الاستهلاكي يتغير تبعاً لذلك ، وبالتالي فان الطلب الكلي يتغير بمقدار أكبر من مقدار التغير في الطلب الاستثماري . والنسبة بين التغير في الطلب الكلي والتغير المبدئي في الانفاق الاستثماري تمثل (مكرر الاستثمار) .

وهكذا يتبين أن الطلب الفعال لا يظل ثابتا اذا حدث تغير في أحد العوامل التي تؤثر في الطلب الاستثماري . والعامل الرئيسي الذي يؤثر في هذا الطلب هو المتوقع طويل الأجل . فشيوع موجة من التفاؤل والاطمئنان بين رجال الأعمال تدفعهم الى التوسع في انفاقهم الاستثماري وبالتالي يزيد الطلب الفعال ، كما أن شيوع موجة من التشاؤم وضعف الثقة بالمستقبل تدفع رجال الأعمال الى تخفيض انفاقهم الاستثماري وبالتالي ينخفض الطلب الفعال .

ويرجع التركيز على عنصر التوقع الى ضعف احتمال حدوث تغير سريع في العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب الاستثماري . فالأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها عند أسعار الفائدة المختلفة لا تتعرض للتغيرات السريعة من وقت لآخر . كما أن الأرصدة النقدية التي تضمها السلطات النقدية يمكن أن نفترض ثباتها . ولو تغيرت هذه الأرصدة فانه ليس من المحتمل أن يؤدي تغيرها الى تغيير سعر الفائدة اذا كان هذا السعر قد وصل الى أدنى مستوى يقبله الجمهور . وبالإضافة الى ذلك فان حجم المعدات الرأسمالية القائمة لا يتغير الا اذا تغير الاستثمار ذاته .

وقد افترضنا حتى الآن أن الطلب الكلي يمثل الطلب على الانتاج القومي من جانب

جمهور المستهلكين ورجال الأعمال فقط ولم ندخل في اعتبارنا الطلب على الانتاج القوي من جانب الدولة - كما اننا لم ندخل في اعتبارنا طلب العالم الخارجى على المنتجات القومية .

وفى الواقع يمثل الانفاق الحكومى عنصرا رئيسيا من عناصر الطلب الفعال وعلى الأخص بعد أن أصبحت الدولة تتحمل مسئولية توجيه النشاط الاقتصادى وتوفير الأمن الاجتماعى ، وتعتبر التغيرات فى الانفاق الحكومى تغيرات تلقائية .

كذلك يعتبر طلب العالم الخارجى على الصادرات عنصرا من العناصر الهامة التى يتكون منها الطلب الفعال فى الاقتصادات المفتوحة التى تعتمد على التجارة الخارجية اعتمادا رئيسيا . غير أن تحليل العوامل التى يتوقف عليها الطلب الخارجى للصادرات يدخل فى صميم نظرية التجارة الخارجية . ومن وجهة نظر تحليل الطلب الفعال تعتبر التغيرات فى الصادرات تغيرات تلقائية .

والخلاصة التى نخرج بها من هذا العرض السريع للعوامل التى يتوقف عليها الطلب الفعال هى أن الطلب الفعال ليس كمية ثابتة وإنما هو كمية متغيرة تتغير اذا تغير مركز الدولة الطلب الكلى . وهذا التغير ينشأ نتيجة لحدوث تغير فى العناصر التلقائية وهى : الاستثمار الخاص ، الانفاق الحكومى ، والصادرات . واذا استبعدنا الطلب من جانب الدولة ومن جانب العالم الخارجى ، فاننا نجد أن القوة الأساسية التى تغير الطلب الفعال هى تقدير رجال الأعمال للظروف التى سوف تسود فى المستقبل .